



موجز تنفيذي

العناصر المتوخاة في اتفاقية عالمية جديدة لمنع التلوث باللدائن



مجلس وزراء دول
شمال أوروبا

العناصر المتوخاة في اتفاقية عالمية جديدة لمنع التلوث بالدائن

المحتويات

4	ما الداعي لإبرام اتفاقية عالمية جديدة؟
5	نُهج لمقاربة اتفاقية جديدة: الشمولية أم سدّ الفجوات؟
6	تصميم اتفاقية عالمية جديدة
8	مكونات الاتفاقية العالمية الجديدة
9	الأهداف الاستراتيجية للاتفاقية العالمية الجديدة
9	المعايير الدولية للاستدامة
10	آليتان أساسيتان أخريان للتنفيذ العملي
11	التدابير الداعمة
12	تقييم قياس معدل التقدم
12	العناصر التأسيسية
12	الأطر الزمنية
13	الانتقال إلى الخطوة التالية



مصدر الصورة: RITZAU SCANPIX.DK

موجز تنفيذي

تتداخل اللدائن ومكوناتها الكيميائية مع كل مجالات حياتنا اليومية. وفي حين أنَّ اللدائن ستعود علينا بفوائد مجتمعية شتى على نحو مستمر، إلا أن وجود نهج عالمي منهجي وشامل أضحي مطلوباً للتخفيف من التلوث البحري باللدائن. وقد شهد العام 2017 عرض تقييم لفعالية استراتيجيات ونهج الحوكمة الدولية ذات الصلة على الدورة الثالثة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، فكشف ذلك عن فجوات رئيسية في مجال الحوكمة الدولية لللدائن. ويوضح التقرير مدى تعطل الإدارة الفعالة لللدائن على الصعيد الدولي بسبب غياب مؤسسة ذات صلاحيات معلنة للتنسيق بين الجهود الحالية، فضلاً عن انعدام الصكوك الملزمة قانوناً في مناطق أساسية من أجل إدارة التلوث البحري باللدائن الآتية من اليابسة، ومحدودية تدابير العناية الواجبة في صناعة اللدائن والافتقار إلى معايير عالمية للتصميم بما يكفل التخفيف من التلوث باللدائن. ومن ثم، تقتضي أوجه القصور المذكورة استجابة عالمية تتجاوز إدارة النفايات إلى التعامل مع كامل دورة الحياة المرتبطة بالتلوث باللدائن. ويعني ذلك أنَّ اتِّباع نهج يبقى الأمور على حالها ولا يتصدى لفجوات الحوكمة الحالية إنما هو نهج مضر بالنظم الإيكولوجية والخدمات التي تقدمها، علاوة على الإضرار بالرفاه الاجتماعي والإنتاجية الاقتصادية في قطاعات متعددة. لذلك، يُساهم هذا التقرير في النقاشات العالمية من خلال: (1) تحديد الأهداف المرتقبة والأهداف الاستراتيجية المأمولة من إقرار اتفاقية عالمية جديدة؛ و(2) تقديم تصور أول لمعالم اتفاقية عالمية جديدة؛ و(3) تحديد تدابير التنفيذ الوطنية وتفصيلها بما يحقق الهدف العالمي المتمثل في تصفير تصريف اللدائن في البيئة البحرية.

شهدت الأعوام القليلة الماضية مسعى لإقرار سياسة عالمية بشأن منع التلوث البحري باللدائن، لذا يُساهم هذا التقرير في المناقشات ذات الصلة في هذا المسعى الذي تخلله اتفاق المجتمع الدولي على مبادئ ونهج وقرارات محددة. وقد أقرّت جمعية الأمم المتحدة للبيئة منذ عام 2014 في اجتماعاتها الأربعة المتتالية خمسة قرارات خاصة بقضية نفايات اللدائن

البحرية وباللدائن الدقيقة، كما تناولت القرارات جهود التخفيف الجارية مع التركيز على الحاجة الملحة إلى إحراز مزيد من التقدم. كما شهد العام 2017 انعقاد الدورة الثالثة للجمعية التي أقرت فيها إنهاء كل أشكال تصريف النفايات واللدائن الدقيقة في المحيطات على المدى الطويل، فضلاً عن إنشاء فريق خبراء مخصص مفتوح العضوية معني بمكافحة النفايات البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة وعامل ما بين الدورات؛ وذلك بُغية النظر في أمور منها تنفيذ استجابة حوكمية أقوى تجاه هذه القضية على الصعيد العالمي¹. كذلك ناقشت الاجتماعات المنعقدة بين الدورات مسائل تتعلق بالمصادر وخيارات الاستجابة وآليات التمكين والعوائق الماثلة أمام الإنهاء على المدى الطويل، فضلاً عن قضايا أخرى، ومن المقرر استعراض المُدخلات أمام الدورة الخامسة للجمعية المقرر انعقادها في شباط/فبراير 2021.

إن رؤية جمعية الأمم المتحدة للبيئة المعتمدة في 2017 لإنهاء كل أشكال تصريف النفايات واللدائن الدقيقة في المحيطات على المدى الطويل تستند إلى الغاية رقم 14-1 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ والتي تدعو إلى منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بقدر كبير؛ ولا سيما التلوث الناجم عن الأنشطة البرية، وذلك بحلول العام 2025. وتحمل رؤية الجمعية في هذا الصدد اسم 'الهدف العالمي' تدعياً للاتفاقية الجديدة المقترحة بشأن نفايات اللدائن البحرية موضوع هذا التقرير.

واستجابةً إلى دعوات كثيرة من المجتمع الدولي من أجل إعداد اتفاقية عالمية جديدة بشأن نفايات اللدائن البحرية، فقد أقرّ مجلس وزراء دول شمال أوروبا خلال العام 2019 إعلاناً دعا فيه إلى إقرار اتفاقية بهذا المعنى. فقد طلب الإعلان إعداد تقريرٍ لِيُستَرشد به في عملية صنع القرار من خلال تبيان العناصر المتوخاة والنُهج الممكنة لاتفاقية عالمية جديدة تتصدى لكامل دورة حياة اللدائن (المجلس، 2019). لذا جاء إعداد هذا التقرير استجابةً لتلك الدعوة.

يهدف التقرير إلى تبصير العملية التي تتبعها جمعية الأمم المتحدة للبيئة وتوضيح الصورة أمام الاجتماعات الأخرى المقبلة بخصوص إدارة التلوث باللدائن ومنعه. ومن الممكن أن تنتظر الاجتماعات التي تعدها أطراف في صكوك ذات صلة وأطراف في مختلف الشراكات الرامية إلى التصدي لقضية التلوث باللدائن -كل في حدود اختصاصه ودوره- في التدابير الموضحة في هذا التقرير بوصفها خيارات محتملة النفع.

ما الداعي لإبرام اتفاقية عالمية جديدة؟

توجد لدائن بكميات مزعجة في محيطاتنا وفي أجواننا وتربتنا، بل وفي مصادر المياه العذبة؛ أي أن التلوث باللدائن يشكل خطراً جسيماً على النظم الإيكولوجية البحرية والتنوع الأحيائي عالمياً (الجمعية، 2014)؛ وكذلك على الاقتصادات البحرية لكثير من البلدان (ماكلغورم وآخرون، 2020). بيد أن إطار العمل الدولي الراهن بشقيه القانوني والسياساتي غير كافٍ للتصدي لقضية التلوث البحري باللدائن (الجمعية، 2017). ولا شك في أنّ إخفاقات السياسات والأسواق في إدارة النفايات كان لها دورٌ أساسي في ذلك.

اتفقت الحكومات عام 2017 على الهدف الطويل الأمد المتمثل في إنهاء جميع أشكال تصريف النفايات واللدائن الدقيقة في المحيطات. لكن قضية النفايات البحرية عصيّة على الحل في نطاق المحيطات نفسها؛ ذلك بأنّ إنهاء التصريف في

1 قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة رقم 3/7، الفقرة 10

البحار يقتضي تغييراً منهجياً مطلوباً بشدة بما يتيح الارتقاء بمستوى إدارة اللدائن على اليابسة أيضاً. ولا سبيل إلى تحقيق ذلك إلا باستغراق الحوكمة العالمية لكامل دورة حياة اللدائن، بما في ذلك تصميم المنتجات وكامل سلسلة إمدادها. والمعنى أن قضية التلوث باللدائن أكبر من أن تكتفي بإدارة النفايات إدارةً تقتصر على الفعالية والسداد.

يوضح التقرير المائل العناصر المقترحة لصياغة اتفاقية عالمية جديدة من أجل مكافحة التلوث باللدائن. ومن الهام في هذا الصدد أن تستهدف تلك العناصر إشراك الحكومات والصناعة والمستهلكين من خلال توفير أدوات أفضل للحكومات لتنظيم الأسواق الوطنية، فضلاً عن توجيه عالمي للصناعة وتقديم حوافز للمستهلكين. وبتنفيذ تلك العناصر سيتسنى لأطراف الاتفاقية المقترحة مقارنة الوفاء بعدد من أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف رقم 14 المعني بالحياة تحت سطح الماء، والهدف رقم 11 بشأن المدن والمجتمعات المحلية المستدامة، والهدف رقم 12 المعني بالاستهلاك والإنتاج المسؤولين. وسيتسنى بذلك للأطراف أيضاً تقليل المخاطر العالمية المرتبطة بنضوب الموارد غير المتجددة وضعف الأمن الغذائي، علاوة على تقليل المخاطر الصحية المحدقة بالتربة والمياه والتلوث الكيميائي.

نُهج لمقاربة اتفاقية جديدة: الشمولية أم سدّ الفجوات؟

من المتصور أن تكون الاتفاقية العالمية الجديدة المقترحة متممة للصكوك العالمية السارية حالياً، مثل اتفاقية بازل واتفاقية استكهولم واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقية التنوع الأحيائي، والملحق الخامس من بروتوكول عام 1978 المتعلق بالاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن، واتفاقية لندن والبروتوكول الميثاق عنها. ومن ثم، يمكن أن تتصدى اتفاقية عالمية محددة بشأن اللدائن للفجوات الجغرافية التي تعترى أطر العمل الإقليمية الحالية بخصوص مصادر التلوث البحري من اليابسة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2017).

ومع ذلك، يجب أن تتجاوز الاتفاقية العالمية المقترحة بشأن اللدائن حدود سدّ الفجوات القائمة في إطار العمل العالمي والإقليمي الحالي على المستويين القانوني والسياسي؛ فثمة حاجة إلى استراتيجية حوكمة شاملة وطويلة الأمد للتعامل مع التلوث بحيث تكون تلك الاستراتيجية نهجاً أساسياً في هذا الشأن بُغية التحقق من الإدارة المستدامة لللدائن على امتداد سلسلة القيمة الخاصة بها.² وفي البداية، يجب التعامل مع الضعف القائم في الأنشطة التمهيدية والوسيلة في إطار العمل الحالي، وذلك من خلال توفير آليات مالية وطنية قوية كفيلة بتحسين الأنشطة النهائية في كل البلدان.

إن وجود اتفاقية عالمية من شأنه أن يُعين البلدان على التصدي للتلوث باللدائن في الأنشطة التمهيدية، مع التيسير على الحكومات في سن التشريعات اللازمة وتنفيذ التدابير الفعالة. ومن الممكن تزويد البلدان بأدوات لتنظيم المنتجات المعروضة في أسواقها بما يخلق ميداناً متساوياً لنشاط الصناعة وللحكومات، ويتيح اجتذاب المازعات تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، ويساهم في تنظيم فضاء المبيعات الإلكترونية الأخذ في التنامي. والأهم من ذلك أن التصدي للقضية في

2 تشير سلسلة القيمة إلى جميع أنشطة الأعمال التي تُجرى لإنتاج منتج، شاملة مراحل الاستخراج والإنتاج والتوزيع على الأنشطة التي تنشئ دورها قيمة من المنتج في نهاية حياته.

مرحلة التصميم يتيح التعامل مع جميع المصادر ومسارات العمل المتعلقة بالتلوث البحري باللدائن. وباتّباع هذا النهج المُراعي لسلسلة القيمة طوال دورة حياة المنتج، فإنّ خدمات الإدارة في المراحل النهائية لتلك الدورة ستتمو مع انخفاض مخاطر التعرض للتقلبات التجارية الدولية في اللدائن الثانوية، وسيقترن ذلك بتحسين الاستقرار الاقتصادي والاستثمار في خدمات إدارة نفايات اللدائن في المراحل النهائية المذكورة. وسيعود كل ذلك بالنفع على البلدان التي تعاني من آثار نقل نفايات اللدائن البحرية عبر الحدود.

بناءً على ما تقدّم، فإنّ اتّباع نهج لإدارة كامل دورة حياة المنتج بدون الاقتصار على سدّ فجوات الحوكمة الحالية من شأنه أن يتيح قياساً أشد فاعليّة لمدى التلوث باللدائن، بما في ذلك اللدائن الدقيقة، مع قياس معدل التقدم المحرز على الصعيد العالمي من حيث جهود المنع والتخفيف. ولا شك في أنّ الاتفاق على الأهداف والتدابير كفيلاً بمعاونة الحكومات في تنفيذ الإجراءات على الصعيد الوطني.

تصميم اتفاقية عالمية جديدة

يتوقف تصميم اتفاقية عالمية جديدة على الأهداف المتفق عليها ونطاقها. وسيؤثر هذا بدوره في تصميم الالتزامات التي يجب على الأطراف التقيّد بها، وفي كيفية التنفيذ المتوقعة من الأطراف. ومن المعلوم أنّ المناقشات العالمية قد ارتقت من لزوم تقليل النفايات البحرية (الأنشطة النهائية) إلى التوسع في الإدارة المستدامة للنفايات في مسعى لتحقيق معدلات التقليل (الأنشطة الوسيطة)، وإلى استهداف المصادر (الأنشطة التمهيديّة) بُغْيَة دعم الإدارة المستدامة للنفايات بما يحقق منع النفايات البحرية. ويقدم الجدول (أ) توضيحاً لتلك النهج.

خضعت الأهداف الموضحة في الجدول (أ) للنظر فيها معاً بناءً على طلب الإقرار المعتمد من مجلس وزراء دول شمال أوروبا للبيئة والمناخ، إذ طلب التصدي في الاتفاقية لدورة حياة اللدائن بالكامل. أدى ذلك إلى الدراسة التي ركزت على

الجدول (أ):

الأهداف الثلاثة التي خضعت للتقييم من أجل تصميم اتفاقية عالمية جديدة

الهدف	أفاق التصميم وحدوده
تقليل النفايات البحرية	البناء على المعاهدات البحرية الإقليمية وعلى إطار العمل المعني بخطط العمل. - قد توجد خيارات محدودة في التعامل مع مواد المصدر وتصميم منتجات اللدائن، بما في ذلك إنهاء كل أشكال النفايات المتبقية طوال دورة الحياة بالكامل. - احتمال مواجهة صعوبات في رصد معدل التقدم على الصعيد العالمي.
الإدارة المستدامة للنفايات	تعزيز الهرمية الثلاثية للتعامل مع النفايات (التقليل، إعادة الاستخدام، إعادة التدوير)، بما في ذلك الحد من توليد النفايات. - قد تبيّن الحد من النفايات البحرية، ولكن دون القضاء عليها كلياً. - الخيارات المتاحة للتأثير على تصميم المنتجات على امتداد سلسلة القيمة العالمية قد تكون محدودة.
الاستهلاك والإنتاج المستدامان	التعامل مع كامل دورة حياة اللدائن. - تيسير الإدارة المستدامة للنفايات، والحد من النفايات واللدائن الدقيقة البحرية. - تقليل النفايات المتبقية على امتداد سلسلة القيمة.

إقرار اتفاقية هدفها تحقيق الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج على امتداد دورة حياة اللدائن من أجل بلوغ الأهداف الثلاثة المذكورة على المدى الطويل. ومن ثم، فقد كان للهدف الثالث تأثير في توجيه العناصر الموضحة في هذا التقرير.

الخيارات المتاحة لتصميم إطار عمل عالمي جديد لتنظيم التلوث باللدائن موضحة في النهج الثلاثة؛ علماً بأنه يمكن توصيفها ببساطة مقصود وفق ما يلي مع إمكانية إدخال تعديلات عليها:

1. النهج التنظيمي المشدد (من القمة إلى القاعدة)؛ أو
2. الآلية الطوعية (من القاعدة إلى القمة)؛ أو
3. الجمع بين النهجين السابقين.

يعرض هذا التقرير الاتفاقية العالمية الجديدة المقترحة على هيئة اتفاق إطاري يقر أساساً قانونياً لإعداد أدوات تنفيذية تغدو أوفى تفصيلاً في المستقبل بمرور الوقت. فأما النهج التنظيمي المشدد فيتيح قدراً محدوداً من المرونة في اختيار تدابير التنفيذ على الصعيد الوطني؛ فيما لا يتيح النهج الطوعي وضع التزامات تمتثل لها البلدان. وفي هذا السياق، اتجه هذا التقرير إلى اختيار النهج الهجين.

الجدول (ب) موجز حول مشاركة الحكومات والصناعة والمستهلكين من خلال اتفاقية عالمية جديدة		
الحكومات	الصناعة	المستهلكون
• أدوات تنظيم الأسواق المحلية • أدوات التحقق من الشفافية بشتى مراحل سلسلة القيمة في المنتجات والمواد • أدوات إقامة الشراكات مع الصناعة البلدان النامية: - المساعدة في إعداد الخطط الوطنية لإدارة اللدائن - المساعدة في إعداد الأدوات التنظيمية والقائمة على السوق لتقليل الأعباء المالية والمادية المرتبطة بإدارة النفايات	• التوجيه بشأن أهداف الاستدامة ومعاييرها • الثقة في الفرصة التنافسية المتممة بالإنصاف والشفافية • وفورات التكلفة المحتملة استناداً إلى نتائج الأداء	• الحوافز المقدمة لتقليل وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير • العقوبات المرتبطة بالنفايات والمخلفات • زيادة فرص توليد الدخل المستدام

يوضح الجدول (ب) كيفية إشراك الجهات الفاعلة المجتمعية في إدارة اللدائن وفق النهج الهجين، وذلك طوال دورة حياة منتجات اللدائن. كما ينتج هذا النهج للحكومات وللصناعة وللمستهلكين الاستفادة من أدوات الإدارة في جميع المراحل على امتداد سلسلة القيمة لمنتجات اللدائن.

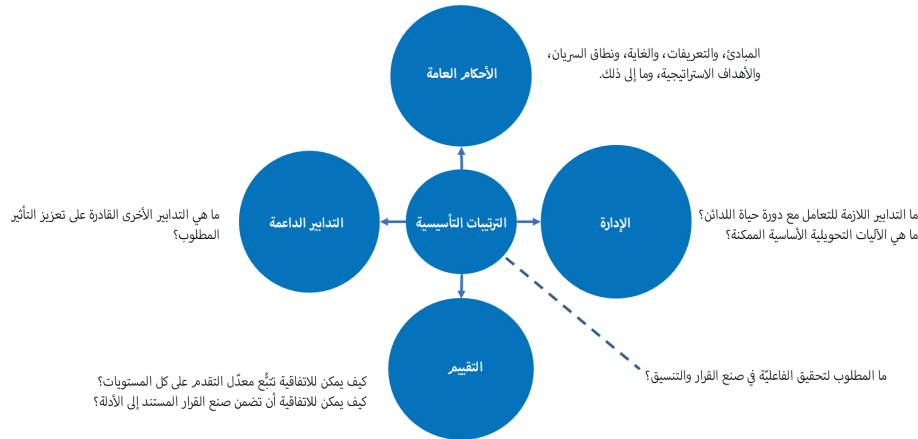
مكونات الاتفاقية العالمية الجديدة

عادةً ما تشترك الاتفاقيات البينية المتعددة الأطراف في سمات هيكلية وفق المستفاد من الشكل (أ). وغالباً ما تكون تلك السمات المشتركة مقومات لصياغة الأحكام المرتبطة بمهام محددة في تفعيل الاتفاقيات المذكورة: فمنها أحكام عامة، وإدارية، ومُساندة، وتأسيسية، وتقييمية، ونهائية.

- **الأحكام العامة** هي التي توضح الغاية من الاتفاقية ومبادئها وأهدافها الاستراتيجية ونطاق سريانها، وتعريفات مصطلحاتها.
- **الأحكام الإدارية** هي التي تنص على الآليات الأساسية والالتزامات التنفيذية المنوط بالأطراف تنفيذها هم وغيرهم من الشركاء بُغْيَةً تحقيق الأهداف والغايات المطلوبة.
- **الأحكام المُساندة** هي التي تمكّن من تنفيذ آليات أساسية والتزامات محددة، ومنها ما يكون عبر وظائف استشارية وتنسيق دولي وبناء القدرات والمساعدة التقنية والمالية والتوعية وزيادة الوعي.
- **الأحكام التأسيسية** هي التي تؤسس الهيئة الحاكمة والكيانات العلمية والتقنية والأمانة العامة.
- **الأحكام التقييمية** هي التي تنتج معدل التقدم المُحرز في تحقيق الغاية من الاتفاقية على المستويين الدولي والوطني من خلال إعداد التقارير (الإفصاح عن المعلومات القياسية الموحدة)، والرصد والبحث، والمراجعة (التحقق بيد طرف خارجي).
- **الأحكام الختامية** هي التي تصف شروط التصديق والانضمام، ودخول حيز السريان، وتسوية المنازعات، والتعديل، والانسحاب من الاتفاقية.

الشكل (أ):

مكونات الاتفاقية الدولية المنشودة
حسب النقاط محل تركيز هذا التقرير



الأهداف الاستراتيجية للاتفاقية العالمية الجديدة

يمكن للأهداف الاستراتيجية للاتفاقية الجديدة أن تقدم التوجيه المناسب للأهداف الرفيعة المستوى حرصاً على التناغم بين الجهود الوطنية لإنهاء تسرب اللدائن في البيئة البحرية. وفي ما يلي المقترحات في صورة أربعة أهداف استراتيجية:

1. إنهاء منتجات اللدائن المستعصية الممكن اجتنابها
2. الإدارة المستدامة لكل المنتجات
3. الإدارة المستدامة للنفايات
4. تقليل المخاطر الكيميائية

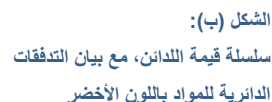
وقع الاختيار على الأهداف الاستراتيجية المذكورة لأن الوفاء بها كفيل بتحقيق الغاية الأسمى من الاتفاقية المقترحة؛ أي إنهاء جميع تصرفات النفايات واللدائن الدقيقة في المحيطات على المدى الطويل. ولا بد من ارتباط تلك الأهداف بجميع مراحل دورة حياة منتجات اللدائن. ومن المتصور صياغتها في صورة أحكام عامة في الاتفاقية المقترحة.

لتحقيق الفاعلية في تقليل التلوث البحري باللدائن على المدى الطويل يجب أن ترمي الأهداف الاستراتيجية للاتفاقية العالمية الجديدة إلى التعامل مع جميع القطاعات وكامل سلسلة القيمة الخاصة باللدائن – أي في الأنشطة التمهيديّة والوسيطيّة والنهائيّة. ويُبتدأ باستخراج المواد الخام عبر جميع مراحل دورة الحياة التي تشمل التصميم والتجارة الدولية واللدائن الرقيقة والمواد الإضافية الكيميائية، وكل ذلك بغرض الحد قدر الإمكان من النفايات المتبقية في شتى مراحل دورة الحياة.

المعايير الدولية للاستدامة

إن تحقيق الأهداف الاستراتيجية يمكن تيسيره من خلال آليات التنفيذ العملية. لذا فإن آلية التنفيذ العملية الأساسية والمركزية المقترحة في هذا التقرير تتمثل في صياغة واعتماد معايير دولية للاستدامة بحيث تحكم كامل دورة حياة المنتجات. وتسري تلك المعايير على الأنشطة الاقتصادية على امتداد سلسلة القيمة لللدائن، وذلك بغرض تحفيز قابلية إعادة الاستخدام، وقابلية التصليح، وقابلية إعادة التدوير للمنتجات. وبعبارة أخرى فإن الأنشطة الاقتصادية تُصنّف “تمهيديّة” و“وسيطيّة” و“نهائيّة” في سياق التدفقات المنضبطة لسلسلة قيمة اللدائن حسب الموضع في الشكل (ب)؛ إذ يوضح الشكل (ب) مواطن ارتباط الأنشطة الاقتصادية بالأهداف الاقتصادية المقترحة ويقرنها بمخاطر التلوث باللدائن المتسربة إلى البيئة.

أنشطة دورة الحياة المشار إليها على نحو شائع:	أنشطة سلسلة القيمة المشار إليها في هذا التقرير:
• الأنشطة التمهيديّة: إنتاج المواد البكر، وتصميم المواد • والمنتجات، ومبيعات التجزئة، والاستهلاك • الأنشطة الوسيطة: إدارة النفايات (التجميع والفرز والمعالجة) • الأنشطة النهائيّة: التخفيف والإزالة اللاحقة على التسربات في البيئة	• الأنشطة التمهيديّة: الاستخراج، إنتاج المواد البكر • الأنشطة الوسيطة: التصنيع التحويلي والتصميم، الاستهلاك • الأنشطة النهائيّة: إدارة النفايات • ما بعد سلسلة القيمة: التخفيف والإزالة اللاحقة على التسربات في البيئة



من ثم، ستكون المعايير الدولية للاستدامة المقررة في الاتفاقية الجديدة المقترحة بمنزلة الدماغ والجهاز العصبي اللذين يوجهان كيفية تطبيق تدابير التنفيذ الأخرى. وستتولى أطراف الاتفاقية صياغة المعايير الدولية للاستدامة، وذلك من خلال أفرقة عمل تقنية مفتوحة العضوية، وستجد الدعم من إعداد المعايير التقنية ذات الصلة وما يرتبط بها من بروتوكولات اختبار وإبرام اعتماد. أما الالتزام القاضي بصياغة المعايير الدولية للاستدامة وإقرارها فسيكون ضمن أحكام الإدارة في متن الاتفاقية الجديدة المقترحة. وأما الهيكل العام والعمليات المعتمدة لاجتماعات الأطراف ولأفرقة العمل التقنية المفتوحة العضوية فمن المقرر النص عليها في الجزء المعنى بالأحكام التأسيسية من الاتفاقية.

للتنفيذ على الصعيد الوطني هو من المقومات الأساسية لتحقيق أهداف أية اتفاقية بينية متعددة الأطراف. ويمكن تحقيق الأهداف الاستراتيجية عبر الآليتين إضافيتين من آليات التنفيذ العملي الأساسية، عقب صياغة المعايير الدولية للاستدامة وإقرارها. ومن المنصور تسطير تلكا الآليتين في أحكام الإدارة بمتن الاتفاقية الجديدة المقترحة.

- وضع الخطط الوطنية لإدارة اللدائن ("الخطط الوطنية") الرامية إلى التعامل مع المحركات الأساسية للتلوث باللدائن من خلال مساعدة البلدان على تصميم استراتيجيات شاملة وكاملة لإدارة اللدائن على امتداد دورة حياتها؛ وتروج الخطط نهجاً من القاعدة إلى القمة، فهو النهج الذي يكفل المرونة على الصعيد الوطني، لوضع الأهداف، بما يحدد

التدابير ويحشد الموارد المطلوبة، مع التحقق من تحقيق التقدم المطلوب بمرور الوقت. ويقترن ذلك بخضوع الخطط الوطنية لسلطان الاتفاقية، وللتحديث الدوري.

- إعداد وإقرار المعايير الدولية للاستدامة وفق الاتفاقية الجديدة؛ على أن تُستوفى من خلال المعايير الوطنية للاستدامة بشأن الدائن.
- وضع المعايير الوطنية للاستدامة بشأن الدائن والوفاء بها بما يتيح تفعيلها من خلال تنظيم الأسواق المحلية وفق معايير الاستدامة وتعميم الأدوات القائمة على السوق اللازمة لتعزيز التغيير السلوكي من جانب الصناعة والمستهلكين وتقديم آليات تمويل لخدمات إدارة النفايات. ومن الممكن بيان ذلك في الخطط الوطنية.

التدابير الداعمة

تحظى الأهداف الاستراتيجية وآليات التنفيذ العملي الأساسية بدعم من تدابير تتناول التمويل والمعالجة المستدامة والتبصير والتوعية، بالإضافة إلى البحث. أي أن إقرار اتفاقية عالمية جديد من شأنه إيجاد مرجعية للتنسيق العالمي بُغية تيسير تلك التدابير وتنسيقها.

يمكن دعم الاتفاقية المقترحة بالتمويل وتدابير بناء القدرات. وسوف تقتصر هذه على المساعدة التقنية وتتألف من التكاليف المتابعة لإعداد الخطط الوطنية، ومعايير الاستدامة الوطنية بشأن الدائن، والتقييم الوطني وإعداد التقارير الوطنية.

الشكل (ج):

الروابط بين آليات التنفيذ، مع إبراز الالتزامات العالمية الأساسية

الهدف العالمي

القضاء على التصريف في البيئة

الخطط الوطنية لإدارة الدائن

المعايير الدولية للاستدامة

المعايير الوطنية للاستدامة
بشأن الدائن

الأدوات التنظيمية والقائمة
على السوق

الالتزامات العالمية

تقييم قياس معدل التقدم

من المتصور أن تقرر الاتفاقية الدولية المقترحة عمليات لمشاركة المعلومات الوطنية والرصد وإعداد التقارير بُغية تجميع المعلومات التقنية ومعلومات الأداء بصيغ مقرر سلفاً من أجل قياس معدل التقدم الوطني في مجال الإدارة المستدامة للدائن. أما موضع النص على تلك العمليات فهو الجزء المتفق بتقييم معدل التقدم في الاتفاقية.

لذا من المقترح إقرار آلية لقياس معدل التقدم، على أن تضم التزامات بخصوص إعداد التقارير كي يتسنى فهم الأداء والرصد من أجل تقييم التأثيرات الحيوية الفيزيائية والاجتماعية الاقتصادية للعمل. كما أن وجود مراجعة عالمية دورية من شأنه أن يُعين على مراعاة البيانات الوطنية من أجل الوقوف على معدل التقدم العالمي، بما في ذلك تحديد أفضل الممارسات والفجوات التنفيذية المحتملة، وهو ما يُساهم في التوسع المتتالي في العمل. يضاف لما سبق أن المراجعات الوطنية قادرة على وضع ملاحظات تعقيبية بشأن معدل التقدم لكل بلد، بما يتيح تطوير الخطط الوطنية في المستقبل.

العناصر التأسيسية

يتطلب إعداد الأدوات والتوجيهات اللازمة وتقييم معدل التقدم إنشاء جهة نازمة تجتمع بصفة دورية وتستند إلى الدعم المقدم لها من أمانة عامة. علاوة على ذلك، من الممكن أن يُساهم وجود هيئة علمية فرعية في تلبية الاحتياجات الخاصة بالخبرات العلمية والتقنية وتوفير المعارف الاقتصادية والسوقية المطلوبة، لا سيما في سبيل إعداد التوجيهات/المعايير اللازمة لتيسير التنفيذ ولمنهجيات قياس معدل التقدم.

الأطر الزمنية

إن وضع أطر زمنية عالمية مشتركة من شأنه أن يسرع وتيرة تحقيق الأهداف. وفي إطار الإعداد والتفاوض بخصوص الاتفاقية الجديدة المقترحة، من المتصور أن تلتزم البلدان بالتعاون على إعداد معايير دولية للاستدامة بغرض إدراجها في متن الاتفاقية، بما يتيح تطويرها لاحقاً بمعرفة الجهات الفرعية لتصبح نتائج وتوجيهات وممارسات بيئية مثلى على صعيد الأداء؛ وكلها عناصر تتعامل مع دورة حياة الدائن.

وحالما تُختتم مرحلة التخطيط هذه حتى ينعقد الالتزام على البلدان بوضع الخطط الوطنية لإدارة الدائن وكذلك المعايير الوطنية للاستدامة بشأن الدائن. ويمكن تفعيل تلك المعايير ضمن أطر العمل الوطنية التنظيمية والقائمة على السوق، مع توضيحها في الخطط الوطنية. كما يمكن تقديم المساعدة إلى البلدان المحتاجة إليها في هذه المرحلة. تشكّل الخطط والمعايير الوطنية جانباً من تنفيذ الاتفاقية الجديدة بعد دخولها حيز التنفيذ.

يلي ذلك تنفيذ أطر الرصد وإعداد التقارير على دورات متعاقبة بُغية التمكن من تتبّع معدل التقدم المحرز عالمياً؛ ذلك بأن إعداد التقارير الوطنية وفق المعايير العالمية المتفق عليها من شأنه أن يؤدي إلى مراجعات وطنية مجمعة في انتظار مراجعة عالمية، وهو ما يتيح في نهاية المطاف تحديد أفضل الممارسات وفجوات التنفيذ الممكنة التي يمكن سدها بالتنسيق.



الانتقال إلى الخطوة التالية

يوضح التقرير اتخاذ نهج مفاهيمي جديد في إقرار اتفاقية عالمية. يستند هذا النهج إلى وضع معايير دولية للاستدامة بشأن اللدائن والمواد الإضافية وتصاغ صياغة عامة وتُعمد في خلال عملية التفاوض على الاتفاقية. ومن المتصور توضيح تلك المعايير تدريجياً بصياغة محددة من جانب أفرقة العمل التقنية المختصة في وقت لاحق وحتى اختتام هذه المرحلة عبر إعداد الخطط الوطنية لإدارة اللدائن والمعايير الوطنية للاستدامة بشأن اللدائن.

إن المفاهيم الواردة في هذه الدراسة تتطلب مزيداً من المناقشة حتى يتسنى التقدم صوب المرحلة التالية من إعداد اتفاقية عالمية جديدة. ويتواكب ذلك مع نهوض عدد من المنتديات بتناول قضية التلوث باللدائن، ولها أن تنتظر في المفاهيم الموضحة في هذه الوثيقة ضمن سياقات صلاحياتها ومهامها.

المراجع

ماكغورم إيه، روبنهايمر كيه، ماكغورم دي إي (2020). تحديث تقرير رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ لعام 2009 بشأن التكاليف الاقتصادية للحطام البحري الواقعة على اقتصادات دول الرابطة. متاح عبر شبكة الإنترنت: <https://bit.ly/31KZRaj>

الآلية الوطنية للتنسيق (2019). إعلان مجلس وزراء دول شمال أوروبا بشأن الدعوة الصادرة في العاشر من نيسان/أبريل 2019 إلى إعداد اتفاقية عالمية لمكافحة نفايات اللدائن واللدائن الدقيقة البحرية. متاح عبر الإنترنت: <https://bit.ly/2O7P3LX>

جمعية الأمم المتحدة للبيئة (2014). الكتاب السنوي لجمعية الأمم المتحدة للبيئة 2014 – مستجدات القضايا الناشئة: حطام اللدائن في مياه المحيط. متاح عبر الإنترنت: <https://bit.ly/3iXxlbq>

جمعية الأمم المتحدة للبيئة (2017). مكافحة نفايات اللدائن واللدائن الدقيقة البحرية: تقييم لفعالية لاستراتيجيات ونهج الحوكمة الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة. وثيقة الأمم المتحدة رقم UNEP/AHEG/2018/1/INF/3. متاح عبر شبكة الإنترنت: <https://bit.ly/2rw3J0a>